# الشرعيه؟!

عن أى شرعية تتحدث؟ شرعية ثورية أم دستورية أم غيرهما؟

يكاد يكون هذا هو إطار كل جدل بين فرقاء السياسة المصرية بكل تنويعاتهم - من تقلّد منهم موقعًا دستوريًا أو من لايزال يطمح

-أشخاص أو أحزاب أو جماعات أو ميليشيات سياسية طرأت على الساحة .

من عجب أن يدور هذا الجدل فى مجتمع انسحب من الحياة وغيب نفسه عن صراعها بدعوى إيثار السلامة، فلما استفاق أحال طاقته الوليدة إلى وقود تشاحن لا هدف فيه إلا إثبات الذات وإنكار المسؤولية.

فمن قائل بأن الشرعية ثورية ويريد بها إرادته (هذا إن كان ثار حقًا) ولا تلبث أن تبدل باسم الشرعية الدستورية أوقانونية أو سياسية إذا أراد الدستور والقانون والسياسة مطايا لإنفاذ إرادته.

عشنا عقودًا لم ير كثير منا (ومن بيننا هؤلاء) قاعدة للتعايش إلا ما اسمه «ثنائية الاستعباد» - فهم يحيون مستعبدين أبدا آملين فى أن يستعبدوا غيرهم، ولم يروا من الحياة اتزانا إلا اتزان «القهر أمام الفوضى»، فالسلطة تقهر وهم يقاومونها بأكبر قدر من فوضى الخروج عليها أو حتى على قواعد مجتمعهم، وتعلموا أنه لا مراجع ولاحسيب على فعل أحدنا طالما ملك القدرة على قهر غيره أو إنفاذ ما يراه حقه حتى وإن أثار الفتن.

كان هذا هو حكم المماليك الذي عشناه على مدار ستين عامًا وكرّسه مماليك الثلاثين سنة الماضية واستمرأه كثير منا وعاش به، الآن يحج فرقاء السياسة وطامحو الحكم بعضهم بعضًا لا لنصلح ما فسد ولكن لكى يمرر بعضنا ما يراه حقه تحت غطاء «شرعية» يستدعى لها الاسم الأوقع.

ياسادة: الشرعية واحدة.. شرعية «إنسانية» أصلها الحق ومآلها العدل وسبيلها القانون فكل صاحب حق اقتفى العدل وأراد القانون حكمًا فهو ممثل للشرعية بامتثاله لأركانها وليس من فرق إن كان ذلك فى فعل ثورة أو إصلاح وليس من فرق فى تصنيفها أو اسمها.

وكل مدع لحق ظلم نفسه أو غيره أو انتهك القانون - فكرة ومؤسسة و ممارسة - فقد افتقد كل شرعية وأصبح مقوضًا لسلام المجتمع وهادمًا للدولة حتى وإن ثبت حقه فالعدل هو وجه الحق وصلب قوامه.

وإن كان العدل هو أصل ومآل كل شرعية، فالقانون هو أداة إنفاذها الوحيدة. القانون هو معيار العدل وميزانه وهو عقد المتعايشين فى أى مجتمع الذى يتوجب عليهم أن يوفوا به كما أمر ربنا تعالى «يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود»، فإذا ظهر فى العقد ميل صححناه ولكن بقى القانون هو المرجع والسند والملاذ من كل فتنة وظلم.

فلا شرعية بغير عدل ولا عدل بغير قانون..

ونرى بيننا من بلسان حاله وبلسان مقال مريديه يعلنون أن تعارض الشروط القانونية مع تحقيق حلم مشروع لهم فى السلطة مسوغ كاف للتلويح بنقض القانون والدولة والتهديد المبطن بهدمهما وهذا هو حديثهم السائر، وعنوانه هو الشرعية الثورية وهى من فعلهم براء.

وعلى الطرف الآخر .. و من عجب.. رجل قانون آخر متهمًا فى قتل المتظاهرين يرى أن حقه المشروع فى الدفاع عن نفسه يبرر له مقاومة السلطات وإملاء الشروط بل والتعدى سبًا وتهديدًا على ممثلى مؤسسات الدولة القضائية والتنفيذية.

الشرعية ثورية أو دستورية - سمها ماشئت - هى العدل مقصدًا والقانون سبيلًا، فمن حاد عن السبيل فلا أمل له فى مقصد، ومن تحدى «معنى» القانون فلا سبيل له إلى أى شرعية مهما ادعاها.

وكان كمن يحرق سفنه بدعوى أنها قد أدت به إلى غير مقصده وكأن الفساد فى السفن وليس فيمن قادها.

أخيرا بقى أن نقول إن من يخرج نفسه من حيز الشرعية الحقيقية - و إن ادعاها - يضع نفسه فى حالة تضاد وتناطح مع الوطن بأكمله، وهى معركة - بكل حسابات التاريخ والمنطق - هو الخاسر فيها.. فالوطن دائما أقوى وأبقى.

فكروا تصحوا..